داوود أوغلو يبحث مع مشعل ملف المصالحة الفلسطينية

• «ثوري فتح» يجتمع بغياب أعضاء غزة • نتنياهو وليبرمان يسويان خلافاتهما لتجنب أزمة حكومية

بينما اجتمع المجلس الثوري لحركة «فتح» لمناقشة عملية السلام والمفاوضات مع إسرائيل، كشفت وسائل الإعلام التركية عن لقاء جمع وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل وناقشا ملف المصالحة الفلسطينية، في خطوة قد تزيد من تدهور العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

يهود أمام حائط البراق (المبكى) في القدس المحتلة خلال إحيائهم ذكرى «خراب الهيكل» فجر أمس (إي بي أيه)

التقى وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل في دمشق أمس الأول، على ما اعلنت «وكالة أنباء الأناضول» التركية أمس.

وأشارت الوكالة الى أن داوود أوغلو ومشعل تباحثا في الجهود من أجل تقريب المواقف بين «حماس» وحركة فتح، وموضوع عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويأتي هذا اللقاء في وقت تمر العلاقات بين تركيا وإسرائيل في أسوأ مراحلها بعد الهجوم الإسرائيلي الدامي على «اسطول الحرية» الذي كان ينقل مساعدات انسانية الى غزة.

وأعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في أوج الأزمة بين تركيا وإسرائيل رفضه تصنيف «حماس» على أنها منظمة ارهابية، معتبراً أن «مقاتليها مقاومون في سبيل الدفاع عن ارضهم».

المجلس الثوري

عقد المجلس الثوري لحركة فتح أمس الدورة الرابعة لاجتماعاته برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في مدينة رام الله في الضفة الغربية، بغياب أعضاء غزة الذين منعتهم «حماس» من السفر للمشاركة.

وبحث الاجتماع التطورات السياسية، واستمع اعضاء المجلس الى تقرير من الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشأن مسار المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل والموقف من الطرح الأميركي للانتقال إلى مفاوضات مباشرة. كما بحث الاجتماع أيضا قضايا داخلية تتعلق بتطورات ملف المصالحة الفلسطينية، وقرار تأجيل الانتخابات المحلية التي كانت مقررة في 17 يوليو الجاري وأبعاده. وناقش أعضاء المجلس الثوري قضايا تنظيمية تخص حركة فتح وتتعلق بعمل مفوضيات اللجنة المركزية للحركة.

ومنعت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة حماس في غزة أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح من مغادرة القطاع للمشاركة في أعمال الاجتماع.

وقال عضو المجلس الثوري لفتح في غزة محمد النحال إن حماس أبلغت وسيطا من «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» بقرار المنع، وأشار إلى أن القرار لم يكن مفاجئاً لأعضاء المجلس، مذكراً بأن «حماس» منعت مرتين الأعضاء العشرة في المجلس الثوري الذين يعيشون في قطاع غزة من السفر لحضور اجتماعات للحركة.

نتنياهو وليبرمان

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته أفيغدور ليبرمان في ختام اجتماعهما قبيل منتصف ليل الاثنين ـ الثلاثاء، انتهاء التوتر بينهما، لتجنب أزمة حكومية.

وأصدر نتنياهو في ختام اجتماعه مع ليبرمان بيانا مقتضبا جاء فيه أن «اللقاء جرى في أجواء جيدة وإيجابية من أجل توثيق التعاون في جميع المجالات».

ورغم ذلك، فإن إذاعة الجيش الإسرائيلي ذكرت أمس أنه قبل الاجتماع مع ليبرمان التقى نتنياهو مع عضو الكنيست روبرت تيبايب من حزب «كاديما» في محاولة لحث رئيسة الحزب تسيبي ليفني للانضمام إلى الحكومة.

ونقلت الإذاعة عن مصادر مقربة من نتنياهو وليبرمان قولها إن التقديرات تشير إلى عدم وجود أزمة ائتلافية في الأفق وأنه بالإمكان تسوية الخلافات حول موضوع موازنة العامين 2010 و2011 الذي عارضه وزراء «إسرائيل بيتنا» على أساس انه يقلص ميزانيات الوزارات الخمس التي يتولاها الحزب.

وفي ما يتعلق بـ «قانون التهويد» الذي يطرحه «إسرائيل بيتنا» فقد اتفق نتنياهو وليبرمان على تعديل نص القانون الذي يمنح اليهودية الأرثوذكسية احتكارا على عملية التهويد، ما أثار غضب يهود الولايات المتحدة الذين ينتمي غالبيتهم الساحقة إلى تيار اليهودية الإصلاحية واليهودية المحافظة. وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن «نتنياهو أعطى ضوءا أخضر لليبرمان، على ما يبدو، للاستمرار في دفع خطته بشأن الانفصال بشكل كامل عن قطاع غزة وفصل القطاع عن الضفة الغربية وأن تتحمل مصر والدول الأوروبية مسؤولية تزويد البضائع للقطاع».

(أنقرة، القدس، رام الله ـ أ ف ب، أ ب، رويترز، كونا، د ب أ، يو بي أي)

سلة أخبار

تل أبيب تصر على مصادرة «أملاك الغائبين» في القدس

كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أمس، أن المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين أبلغ المحكمة العليا أخيراً أن الحكومة تصر على تطبيق قانون "املاك الغائبين" الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة. ويتيح هذا القانون للسلطات الإسرائيلية مصادرة أملاك الفلسطينيين في المناطق التي احتلت في عام 1948، ما يعني السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي والعقارات والأبنية التي تصل قيمتها إلى مئات ملايين الدولارات في مناطق احتلت في عام 1967. وأشارت "هآرتس" إلى أن القرار بانتظار مصادقة المحكمة بعد إتمام البحث في التماس تقدم به أربعة فلسطينيين من القدس يطالبون بتحرير أملاكهم التي تقدر قيمتها بعشرة ملايين دولار .

إسرائيل تجري تجربة جديدة على «القبة الحديدية»

أعلن الجيش الإسرائيلي أمس، نجاح تجربة منظومة "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ والقذائف قصيرة المدى.

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إن التجربة الرامية إلى اختبار منظومة "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ قصيرة المدى تكللت بالنجاح ليل الاثنين ـ الثلاثاء، وأشار إلى أن المنظومة تمكنت بالتعاون مع سائر الدفاعات الجوية من إسقاط عدد كبير من الصواريخ خلال التجربة. وأكد المتحدث أن نشر البطاريات الأولى من هذه المنظومة سيتم على الحدود مع لبنان وقطاع غزة في أوائل شهر نوفمبر المقبل. وتعتبر إسرائيل أن "القبة الحديدية" هي الرد الإسرائيلي على إطلاق صواريخ يتراوح مداها بين أربعة كيلومترات وسبعين كيلومتراً.
(غزة - كونا)

الظواهري يهاجم القادة العرب

هاجم الرجل الثاني في تنظيم "القاعدة" أيمن الظواهري قادة العرب الذين أسماهم "العرب الصهاينة" واتهمهم بإبقاء الحصار على قطاع غزة، في رسالة مسجلة بثت على الإنترنت أمس الأول. وقال الظواهري: "هؤلاء الصهاينة العرب هم أخطر علينا من الصهاينة اليهود"، وانتقد بالاسم الرئيس المصري حسني مبارك، والعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس. وسخر الظواهري من الرئيس الأميركي باراك أوباما وهنأ زعيم حركة "طالبان" الأفغانية الملا عمر على "صموده" وبايعه باعتباره "أمير المؤمنين".
(دبي ـ أ ف ب)

خلاف «فتح» و«حماس» يمنع دخول المركبات إلى غزة

● غزة - سمية درويش

"لم اتوقع، بعد موافقة إسرائيل على إدخال السيارات الى قطاع غزة، أن يتم محاصرتها ومنع إدخالها بقرار فلسطيني"، هذا لسان حال الفلسطيني أبو أحمد الذي ينتظر منذ سنوات شراء مركبة زهيدة الثمن لتمكنه من نقل أطفاله المرضى الى المستشفيات من حين الى آخر.

وخيب العراك المتجدد بين حكومتي غزة والضفة، على آلية إدخال السيارات الى قطاع غزة المحاصر، آمال الالاف من الغزيين الذين يترقبون بشغف هبوط أسعار المركبات.

ويقول أبو أحمد الذي يعاني طفليه من أمراض وراثية لـ"الجريدة"، "صدمت بعدما سمعت في الأخبار أن فتح وحماس تتعاركان على دخول السيارات (..) الكل يريد جباية الأموال لخزينته"، ويضيف بحرقة: "عندي طفلين بحاجة الى زيارة المستشفيات، واحيانا كثيرة اتغلب في نقلهما خاصة في ساعات الليل".

فلسطينيون أمام مجمع تسوق هو الأول من نوعه في قطاع غزة أمس، وقد افتتح الأسبوع الماضي (رويترز)

ويلفت أبو أحمد، الى الفرحة التي دبت في عائلته بعد موافقة إسرائيل على ادخال المركبات الى غزة، مبيناً أن "أسعار السيارات في الأسواق حالياً خيالية، مقارنة بعمرها ونوعها".

وتقول وزارة المواصلات والنقل التابعة لحكومة غزة، انها لن تسمح بإدخال السيارات الى قطاع غزة دون التنسيق المسبق معها، في وقت، دعت الحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض، تجار القطاع والراغبين بإدخال السيارات بالتوجه بطلباتهم اليها لاستكمال الاجراءات المتعلقة بهذا الشأن. ويؤكد مدير الشؤون الفنية في وزارة المواصلات في حكومة غزة حسن عكاشة، أن وزارته لن تتعامل مع أي طلبات يتم تقديمها عبر الوزارة في رام الله، مجددا طرح اقتراح تشكيل لجنة مشتركة مع الوزارة في الضفة الغربية لتنسيق ومتابعة قضية ادخال المركبات.

وقال عكاشة في تصريحات صحافية، "ليس من المنطق ابداً أن يضطر تجار غزة الى تقديم طلبات عبر رام الله لادخال السيارات، دون تنسيق معنا"، مؤكداً أن حكومته "لن تفرض ضرائب، ولن تجبي جمارك من التجار الذين ينوون إدخال السيارات، لاعفائهم من تكبد دفع الضرائب مرتين".

وكانت إدارة الارتباط والتنسيق الفلسطيني في قطاع غزة، اعلنت قبل يومين عن نية الجانب الإسرائيلي إدخال المركبات الحديثة والمستعملة الى القطاع منتصف الاسبوع الجاري.

مصر: حزب «الجبهة» مهدد بالتصدع على خلفية المشاركة في الانتخابات

● القاهرة - أحمد جاد

حال من الغليان تسيطر على أروقة حزب "الجبهة الديمقراطية"، أحدث حزب سياسي مهم في مصر، وأحد الأحزاب التي كانت مرشحة بقوة للصعود والرسوخ، قد تؤدي، بحسب مصادر في الحزب إلى تصدعه.

وينتظر الحزب انشقاقاً وتمزقاً ينتجان عن الصراع الدائر بين جبهتين، واحدة تدعو إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها أواخر شهر سبتمبر المقبل، ويقودها رئيس الحزب أسامة الغزالي حرب، وجبهة ثانية تدعو إلى المشاركة في الانتخابات، ويقودها أمين عام الحزب مارغريت عازر.

وأوضحت مصادر مطلعة في الحزب أن الخلاف تصاعد خلال اليومين الماضيين بشكل كبير، عند محاولة حرب إقصاء عازر عن الحزب، وإعلانه عن تقديمها طلب تجميد عضويتها داخل الحزب، الأمر الذي نفته عازر، وضغطت على حرب لإعلان تراجعها عن طلب تجميد العضوية.

وشهد الحزب مساء أمس الأول، اجتماعا ساخنا، انتهى باتفاقات، تؤكد المصادر أن الجبهتين المتصارعتين لن تلتزما بها.

وقرر المكتب التنفيذي للحزب، تنصيب حرب، متحدثا إعلامياً وحيداً باسم الحزب "منعاً للتراشق الإعلامي"، وتشكيل لجنة من أعضاء الهيئة العليا لمتابعة انتخابات أمانات المحافظات، التي يتصارع عليها حرب وعازر، تضم النائب الأول لرئيس الحزب سكينة فؤاد، والأمين العام مارغريت عازر، وعضو الهيئة العليا خالد قنديل.

«السلطة» أمام خيارين: «المباشرة» أو مجلس الأمن

عباس يريد «اتفاق أولمرت» جدولاً للمباحثات... ونتنياهو غير مهتم بحسم وضع «الضفة»

● شربل بركات

تمكنت السلطة الفلسطينية بمساعدة مصر من التحرر مؤقتاً من الضغوط الإسرائيلية والأميركية، للانتقال إلى المفاوضات المباشرة.

لكن الاستحقاق لن يكون بعيداً أبداً. فبعد عشرة أيام ستنتهي المهلة التي منحها العرب لمبعوث السلام الأميركي جورج ميتشل لتحقيق تقدم ما في المفاوضات غير المباشرة، وسينتهي تزامناً معها التجميد المؤقت للاستيطان الإسرائيلي.

وبحسب المعطيات المتوافرة، فإن هذه الأيام العشرة لن تشهد أي معجزات، بخاصة أنه طوال الأشهر الأربعة من المفاوضات التقريبية، لم يتمكن المبعوث الأميركي من انتزاع تنازل إسرائيلي واحد.

السلطة وخلفها العرب أمام خيارين أحلاهما مرّ، إما القبول بالتفاوض المباشر وإما إحالة الملف برمته إلى مجلس الأمن. الخيار الثاني هو الأكثر ضرراً، فإسرائيل غير معنية بأي قرارات دولية، وهي تهدد في حال تجرأ العرب وأقدموا على هذا الخيار، باللجوء بدورها إلى خطوات أحادية كالتخلي تماماً عن عملية السلام.

لذلك السلطة موافقة ضمناً على الانتقال إلى مفاوضات مباشرة. وهي على يقين أنه لا يوجد فرق حقيقي بين التفاوض المباشر أو عبر وسيط. يبقى تأمين الغطاء العربي لهذه الخطوة.

وبحسب التوازنات العربية السائدة، فإن المعادلة التي أمّنت غطاء للمفاوضات غير المباشرة دون وقف شامل وكامل للاستيطان، تستطيع أن تعيد الكرة مع المفاوضات المباشرة دون الحصول على أي مقابل إسرائيلي.

ما حاول الفلسطينيون أخيراً ولا يزالون يحاولون فعله هو التوصل إلى جدول أعمال لهذه المفاوضات، ولكن حتى هذا الأمر ترفض حكومة بنيامين نتنياهو منحه لهم.

وقد أصر الفلسطينيون على أن تبدأ المفاوضات من حيث انتهت مع حكومة ايهود أولمرت، وأن يقدم الإسرائيليون إيضاحات بشأن ملفي الأمن والحدود.

والمقصود من وراء هذين المطلبين هو شيء واحد، معرفة إذا كانت حكومة نتنياهو تقبل بالاتفاق الذي تمّ التوصل اليه مع أولمرت على ضوء الورقة التي وضعها الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون.

ما هو هذا الاتفاق؟ في الأمن، ينص الاتفاق على نشر قوات دولية أو أطلسية على حدود الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح. وفي الحدود، ينص على تبادل الأراضي بما يمكن إسرائيل من الاحتفاظ بمستوطناتها الكبرى في الضفة الغربية، على ألا تزيد مساحة المستوطنات التي ستبقى على 2 في المئة من المساحة الإجمالية للضفة.

ولم يتم التوصل إلى أي صيغ نهائية بشأن ملف القدس، وإن كانت القاعدة الأساسية هي أن تحتفظ إسرائيل بالأحياء اليهودية في الشطر الشرقي من المدينة وبحائط البراق (المبكى).

كما لم يعالج ملف اللاجئين بالتفصيل المطلوب، وإن كانت القاعدة الأساسية هي أن "تحتفظ السلطة بحقها في استقبال من تشاء على أراضيها"، ولكن وفق إيقاع أن يعود البعض ويعوّض البعض، ويوطّن البعض في أماكن وجودهم مع الأخذ بعين الاعتبار حساسية بعض الدول المضيفة.

أما حكومة نتنياهو فهي مشغولة بأمور أخرى غير حسم وضع الضفة، خصوصاً بعد تحييد قطاع غزة، منها إيران ودولة حماس المكرسة إلى إشعار آخر في غزة و"حزب الله" في جنوب لبنان.

وهي أصلاً منقسمة على ذاتها بشأن "اتفاق أولمرت". وزير الدفاع ايهود باراك يؤيد الاتفاق السابق الذكر وقد كان أحد مهندسيه. وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان موافق عليه من حيث المبدأ مع اشتراطه ترحيل "عرب الـ1948" إلى الدولة الفلسطينية لتصبح إسرائيل دولة يهودية خالصة. ونتنياهو ملتزم بالخط التاريخي لحزب "ليكود" أي بتضييع الوقت وفرض وقائع جديدة على الأرض والتلاعب بالجميع بمَن فيهم واشنطن للحصول على مزيد من التنازلات الفلسطينية.

والسؤال الذي يشغل بال السلطة هو إذا كانت حكومة نتنياهو لا تقبل بهذا الاتفاق الذي يمنح الفلسطينيين الحدّ الأدنى من حقوقهم فبماذا ستقبل؟ وهل تريد مواصلة الاحتلال أم تضييع الوقت لفرض اتفاق أكثر إجحافاً؟

«العطلات المجانية»... «لغم» جديد على طاولة نظيف

● القاهرة - عماد فواز

مجلس الوزراء المصري منعقداً بحضور الرئيس حسني مبارك (أرشيف)

مفاجآت غير سارة كانت في انتظار رئيس الوزراء المصري د. أحمد نظيف نهاية الأسبوع الماضي، عندما فوجئ بتقرير سري تفصيلي أعدته إدارة الرقابة والمتابعة في مجلس الوزراء عن "سفريات الوزراء إلى الخارج على نفقة الدولة خلال العامين الأخيرين".

وكشف التقرير المذكور عن انفاق 88 مليون جنيه (حوالي 16 مليون دولار) في رحلات خاصة لأعضاء الحكومة، خلال عامي 2008 و2009، بعضها تم لانجاز صفقات لشركات يساهمون في ملكيتها.

التقرير الذي كشف مصدر مطلع لـ "الجريدة" عن تفاصيله، أضاف المزيد من "الغم الفساد" على طاولة نظيف وحكومته، وأضاف إلى الأزمات المكتومة داخل مجلسه أزمة جديدة تتمثل في فضيحة جديدة من فضائح إهدار المال العام من خلال حقائق دامغة حول استغلال معظم وزراء مصر تقريباً (عدا أربعة هم وزراء الدفاع والصحة والأوقاف والري) لمنصبهم في الحصول على عطلات لأنفسهم ولذويهم على نفقة الدولة.

كما قام مديرو مكاتب الوزراء ومساعدوهم بسفريات ومأموريات وهمية قيل رسميا إنها للعمل، في حين أن كشوف النفقات تؤكد أنها كانت رحلات خاصة لقضاء فترة الصيف في الخارج هم وأفراد أسرهم على نفقة الدولة.

وكشف التقرير ايضاً عن قيام بعض الوزراء بسفريات على نفقة الوزارة لإنهاء أعمال خاصة بهم وبمؤسساتهم التجارية، وأنهم اصطحبوا معهم موظفين في مؤسساتهم الخاصة كمرافقين على نفقة الوزارة وبخطابات رسمية لاستغلال الحصانة الحكومية والامتيازات التي تقدم لهم في الدول التي يذهبون إليها عن طريق السفارات المصرية هناك كونهم موظفين كبارا بالدولة.

وكشف المصدر لـ"الجريدة" أن نظيف يدرس حاليا إصدار قرار بتحمل هؤلاء الوزراء والموظفين الواردة أسماؤهم في التقرير هذه النفقات، وخصمها منهم وردها إلى خزينة الحكومة، في سرية تامة.